جامعة الأنبار

كلية القانون والعلوم السياسية

المُيسَّر

في منهجية البحث الاكاديمي القانوني

الاستاذ المساعد الدكتور عبد الباسط جاسم محمد

المحاضرة الثامنة

المبحث الثاني
التقسيم الموضوعي لخطة البحث القانوني

المطلب الاول: مقدمة البحث القانوني.

المطلب الثاني: متن البحث القانوني.

المطلب الثالث: خاتمة البحث القانوني.

المطلب الاول

مقدمة البحث القانوني

سبقت الإشارة إلى الفقرات الإحدى عشرة التي يجب أنْ تتضمنها خطة البحث القانوني، وتحاشياً للتكرار فإننا نحيل إلى تلك الفقرات بشن مضمون مقدمة البحث، مكتفين في هذا الموضع بالإجابة عن سؤال يتعلق بالوقت المناسب لكتابة المقدمة؟

فعلى الرغم من أنَّ موضع المقدمة يأتي في بداية الرسالة أو الاطروحة، إلاَّ أنها– فعلياً–آخر ما يكتب من البحث القانوني، فالمقدمة هي الوصف الدقيق لمحتويات البحث، وبالتالي لا يمكن أن يأتي هذا الوصف دقيقاً إلَّا إذا كتبت المقدمة بعد الانتهاء تماماً من كتابة البحث، ويشبِّه البعض كتابة المقدمة الصحيحة بعد الانتهاء من البحث، بشخص يدخل منزلاً يريد وصفه، فلا يستطيع أنْ يصفه بدقة لمجرد رؤيته من الخارج، بل لابدَّ له من دخوله والتجوال فيه للاطلاع على تفاصيله، وعندما يخرج منه، يكون قادراً على وصفه بشكل صحيح، بعد أنْ صار يملك تصوراً كاملاً عن مشتملاته، حجمه، سعته، محتوياته، عمره، الغرض الذي يصلح له، وهكذا، وينطبق ذلك تماماً على الوصف العلمي للبحث الأكاديمي، الذي لا يمكن أن يتبلور بشكل دقيق إلاَّ إذا كتبت المقدمة بعد الانتهاء من البحث، فعند ذلك يمكن التعريف بموضوع البحث بدقة وبيان مشكلته وأهميته ونطاقه ومنهجيته بشكل صحيح دقيق.

- إنَّ كتابة المقدمة بعد الانتهاء من البحث، له فوائد عدة، يمكن تلخيصها بالآتي:

1: ليس هنالك من داعٍ للاستعجال في كتابة المقدمة، ما دامت غير مطلوبة من الباحث لدى شروعه في كتابه البحث.

2: يتطور الأسلوب القانوني للباحث في الصياغة اللغوية للبحث كلما تقدم في كتابة البحث، وبالتالي يكون من الأفضل له كتابة المقدمة عقب الانتهاء من البحث، حينها تكون لغته القانونية قد تقدمت، واستخدامه لها تطور بعد مرور سنة أو سنتين على بداية كتابة الرسالة أو الاطروحة، وهي مدة كافية لصقل موهبته القانونية وتطوير قدرته على الكتابة.

3: يركز الكثير من قراء الرسائل والأطاريح على المقدمات، إذ يستغنون بقراءة المقدمة عن قراءة البحث بكامله، الأمر الذي يعني ضرورة الاهتمام بالمقدمة لإعطاء صورة إيجابية عن البحث، ما يوجب الاهتمام بكتابة المقدمة شكلاً ومضموناً.

رابعاً: لا يمكن تحديد نطاق البحث بشكل دقيق في مقدمة البحث ما لم يفرغ من البحث تماماً، فكثيراً ما يتغير مسار البحث بسبب تغيير الموضوع أو تعديل عنوانه، وقد يضيق نطاق البحث أو يتسع سواء من خلال المقارنة مع عدد محدود من القوانين أو مع قوانين غير محدودة، أو العكس عندما يريد الباحث قصر دراسته على تشريع واحد او تشريعين على الأكثر، إذ لا تظهر مثل هذه الأمور إلاَّ بمرور الوقت وتطور كتابة البحث، ما يكون من الضروري معه تأجيل كتابة المقدمة لما بعد الفراغ من كتابة البحث بالكامل.

المطلب الثاني

متن البحث القانوني

- يمثل متن البحث، الجزء المادي الملموس منه، كونه ينطوي على الجزء الأكبر من البحث، وفيه تتجلى التقسيمات الرئيسة للبحث، والتي يتوجب على الباحث مراعاة تسلسلها كما يأتي:

الكتاب، القسم، الباب، الفصل، المطلب، الفرع، المقصد، الفقرة، الترقيم الكتابي (أولاً، ثانياً، ثالثاً....)، الترقيم الرمزي (1، 2، 3، 4، 5.....)، الترميز الابجدي (أ، ب، ج، د، .....)، وترميز الإشارة (-، -، -).

- وكلما كان البحث في مستوى متقدم كانت خطة المتن أكبر حجماً وأكثر تفصيلاً، كما هو الحال في رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، التي تبدأ عادة بالأقسام أو الابواب والفصول، وكلما كان البحث في مستوى أدنى مثل بحوث التخرج أو بحوث النشر العلمي، صغرت التقسيمات، إذ تبدأ هذه الاخيرة-عادة-بمباحث أو مطالب فما دون، وعلى طالب الماجستير أو الدكتوراه بداية تقسيمه لخطة البحث بالأقسام أو الأبواب أو الفصول، ولا يمكنه أنْ يبدأ من المباحث أو المطالب؛ لأن بدايته بتقسيم كبير يساعد في احتواء أكبر عدد من التفرعات المتصلة بمشكلة البحث، والتي تتطلب-بالتأكيد-خطة بحث دقيقة وعميقة.
- ويمكن للباحث استعمال مَا يعرف بـ(الباب التمهيدي) أو (الفصل التمهيدي) أو (التمهيد) أو (التوطئة)، التي هي غير المقدمة، وتكون وظيفتها تقديم معلومات

أساسية تخص مشكلة البحث، مثل التعريف به، والتطور التاريخي للموضوع، وما شابه ذلك.

المطلب الثالث

خاتمة البحث القانوني

- مثلما تكون مقدمة البحث آخر ما يكتب منه، فان الخاتمة هي الأخرى تكتب عقب الفراغ من متن البحث، وكتابتها تسبق كتابة المقدمة بخطوة واحدة، وهي تتضمن محورين أساسيين هما النتائج والمقترحات، ويستحسن للباحث أنْ يضمن خاتمته عدداً من المفاتيح البحثية التي تصلح أنْ تكون عناويناً لبحوث أخرى يفتح من خلالها أفاقاً بحثية أمام زملائه وأمام المختصين الآخرين، من خلال تسليط الضوء على بعض المشكلات وتشخيصها، بحيث يبدأ الباحثون الآخرون من حيث انتهى في رسالته أو أطروحته، وتقسم الخاتمة إلى التوصيات والمقترحات.

أولاً: النتائج:

- وتتضمن أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث خلال بحثه، فمن النافع أنْ يختم الباحث بحثه بما توصل إليه من أفكار تتعلق بموضوع الدراسة، ويمكن التركيز على محاور مهمة عند كتابة النتائج، أبرزها:

1: أنْ تتضمن النتائج ما توصل إليه الباحث من فكرة مركزة عن موضوع البحث، إذ سيوضح–خلال النتائج–ما توصل اليه بشأن المفهوم الدقيق لمشكلة البحث.

2: بيان موقف القوانين المقارنة من مشكلة البحث، فيبين الباحث موقف قانونه الوطني من مشكلة البحث، مع بيان موقف التشريعات المقارنة منها، إذا كانت الدراسة مقارنة، ويعطي تصوراً كاملاً حول الموقف التشريعي من مشكلة البحث.

3: يجيب الباحث في النتائج عن السؤال المتعلق بكون موضوع البحث مثار جدل فقهي أم أنه من المسلمات المتفق عليها، وهل أنَّ القواعد الخاصة به في تطور وتعديل، وما هي حدود ومديات هذا التطور، كما يمكن تضمين النتائج الانتقادات التي يوجهها الباحث للمواقف التشريعية والفقهية والقضائية المشوبة بنقص وقصور ممَّا يتعلق بموضوع الدراسة.

4: يمكن تضمين النتائج تشخيص نقاط الخلل في تشريعه الوطني أو التشريعات المقارنة إذا كان البحث غير مقارن.

5: يمكن ان تشمل النتائج وجهات نظر القضاء والفقه المقارن بشأن الموضوع.

6: إذا كانت الدراسة تشتمل على المقارنة بالشريعة الإسلامية الغراء، وجب على الباحث تلخيص موقف الشريعة، وبيان أوجه الاتفاق والافتراق بين الشريعة والقوانين الوضعية فيما يتعلق بمشكلة البحث.

ثانياً: الاقتراحات (التوصيات):

- تعد المقترحات والتوصيات التي يرفعها الباحث في نهاية البحث، الجزء الثاني من الخاتمة، فلا يكتمل البحث كما ينبغي، إلاَّ ببيان الباحث رؤيته المستقبلية ومقترحاته حول موضوع البحث ومشكلة الدراسة، ويجب على الباحث إشعار المشرع والفقهاء بملخص اقتراحاته بشأن مشكلة الدراسة.
- وأبرز الملاحظات التي يجب مراعاتها لدى كتابة فقرة المقترحات، هي:

1: أنْ يكون المقترح غير وارد في التشريع مسبقا؛ لأنه لا يجوز للباحث أن يوصي ويقترح على المشرع مسألة موجودة أساساً في التشريع؛ فذلك من قبيل اللغو الزائد.

2: أنْ يكون المقترح حديثاً ومبتكراً وهادفاً إلى تحقيق أمر غير موجود أساساً في التشريع النافذ، أو أنه موجود، لكن غير مفعل، ممَّا يعود بالفائدة على المجتمع والبلد.

3: أنْ يكون المقترح الذي يأتي به الباحث مقبولاً من الناحية الواقعية، فليس محبذاً تقديم اقتراحات غير قابلة للتطبيق من الناحية الواقعية، لأن ذلك يتعارض مع الثوابت الأساسية للبحث الأكاديمي، ومن أمثلة المقترحات التي لا تقبل من الباحث، اقتراحه أموراً تتعارض مع ثوابت الدين والقانون والآداب العامة والأعراف الاجتماعية، أو تلك التي تثير الأحقاد والضغائن والنعرات الطائفية.

4: على الباحث أنْ يسبب اقتراحاته تسبيباً قانونياً منطقياً ودقيقاً، فحينما يقترح مقترحاً معيناً عليه أنْ يبسط التبريرات التي تدعم اقتراحه لأن الاقتراح مهمة دقيقة وحساسة، لا يقدمها إلاَّ من استوعب موضوعه بشكل كامل ودقيق، ولهذا تجد أنَّ المقترح

المدعوم بالأدلة والشواهد القانونية والواقعية يكون قابلاً للفهم والاستيعاب والتطبيق الواقعي، بل ومقبولاً لدى المشرع والقاضي والقارئ وكل مَنْ ينتفع من البحث.